

أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

تراجعت قيمة رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 1.40 مليار دينار وبنسبة 11.5% لتبلغ قيمته نحو 10.72 مليارات دينار في نهاية أغسطس 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 12.12 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)



ويعزى التراجع في عرض النقد (M1) بصفة رئيسية لتراجع رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 1.36 مليار دينار وبنسبة 13.0% لتصل قيمته نحو 9.12 مليارات دينار، إلى جانب انخفاض قيمة النقد المتداول خارج الخزائن البنوك المحلية بنحو 0.04 مليار دينار وبنسبة 2.2% لتصل قيمته نحو 1.61 مليار دينار.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



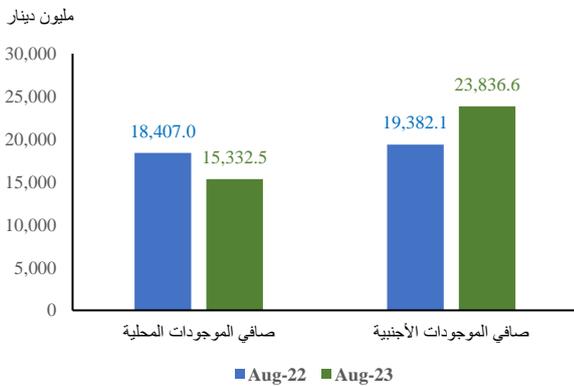
يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية أغسطس لعام 2023 مقارنة مع مؤشرات الشهر المقابل من العام السابق (على أساس سنوي) بصفة رئيسية، ويمكن إيجاز أبرز نتائج الموجز فيما يلي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 3.7% لتبلغ قيمته نحو 39.17 مليار دينار.
- ارتفاع إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 2.64 مليار دينار وبنسبة 3.2%.
- ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بالبنوك المحلية بقيمة 3.90 مليارات دينار وبنسبة 57.4%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 0.99 مليار دينار وبنسبة 2.2%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 0.36 مليار دينار وبنسبة 0.8%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.42 مليار دينار وبنسبة 3.9%.

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال الفترة من نهاية أغسطس 2022 إلى نهاية أغسطس 2023، يمكن بطريقة أخرى احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: أ. صافي الأصول المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحًا منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) جاء متأثرًا بالارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 4.45 مليارات دينار وبنسبة 23.0% (نتيجة ارتفاع كل من صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بقيمة 3.90 مليارات دينار وبنسبة 57.4%، وصافي الموجودات الأجنبية لبنك الكويت المركزي بقيمة 0.56 مليار دينار وبنسبة 4.4%) من جهة، وتراجع صافي الموجودات المحلية بنحو 3.07 مليارات دينار وبنسبة 16.7% (كمحصلة ارتفاع كل من المطالب على القطاع الخاص، وأخرى "صافي" إلى جانب تراجع كل من المطالب على الحكومة والمؤسسات العامة وودائع وحسابات الحكومة) من جهة أخرى.

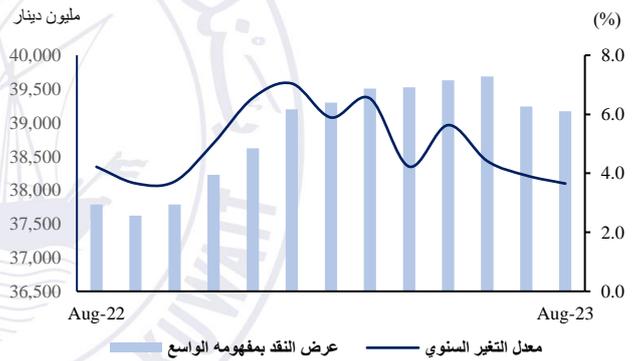
شكل (5): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (M2)



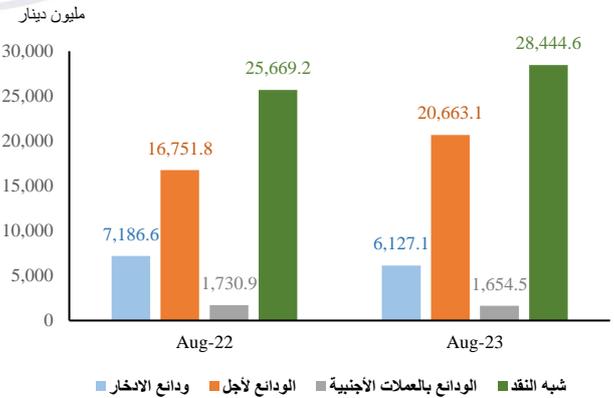
2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعًا بقيمة 1.38 مليار دينار وبنسبة 3.7% لتبلغ قيمته نحو 39.17 مليار دينار في نهاية أغسطس 2023 مقابل نحو 37.79 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بنحو 2.78 مليار دينار وبنسبة 10.8% من جهة، وتراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 1.40 مليار دينار وبنسبة 11.5% من جهة أخرى.

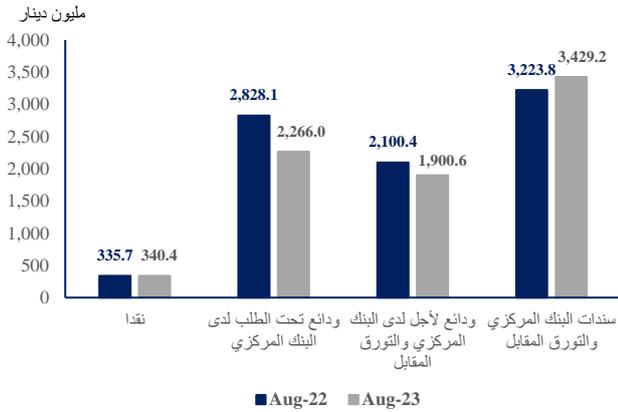
شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)



شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته

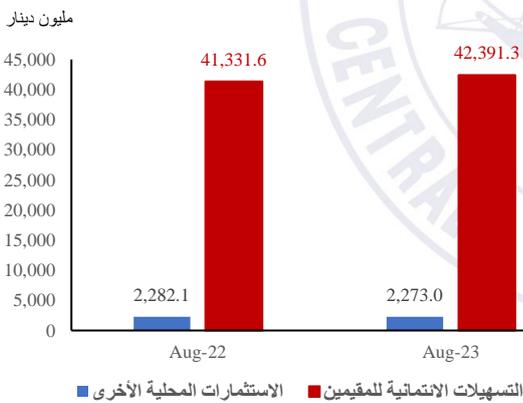


شكل (7): مكونات المطالب على البنك المركزي



وتمثل المطالب على القطاع الخاص المصدر الرئيسي لموجودات البنوك المحلية بمتوسط نسبة بلغت نحو 52.4% من إجمالي هذه الموجودات خلال الفترة من نهاية أغسطس 2022 وحتى نهاية أغسطس 2023 (وبنسبة 52.8% في أغسطس 2023).

شكل (8): مكونات المطالب على القطاع الخاص



وتتكون المطالب على القطاع الخاص بشكل رئيسي من التسهيلات الائتمانية للمقيمين (تمثل نسبة 94.9% من المطالب على القطاع الخاص، ونسبة 50.1% من إجمالي موجودات البنوك المحلية)، بالإضافة إلى الاستثمارات المحلية الأخرى. كما تأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة 26.7% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، يليها المطالب على البنك المركزي بنسبة 9.4% من إجمالي

ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية:

ارتفع إجمالي رصيد موجودات البنوك المحلية بنحو 2.64 مليار دينار وبنسبة 3.2% لتبلغ قيمته نحو 84.55 مليار دينار في نهاية أغسطس 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 81.91 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك بصفة أساسية لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بنحو 3.47 مليارات دينار وبنسبة 18.1% لتبلغ قيمتها نحو 22.61 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 1.05 مليار دينار وبنسبة 2.4% لتبلغ قيمتها نحو 44.66 مليار دينار، بالإضافة لارتفاع القروض للبنوك بقيمة 0.05 مليار دينار وبنسبة 4.9% لتبلغ نحو 1.03 مليار دينار.

شكل (6): تطورات إجمالي موجودات البنوك المحلية



وفي المقابل، تراجعت أرصدة كل من مطالب على الحكومة، والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية، ومطالب على البنك المركزي، ومطالب على المؤسسات العامة، والموجودات الأخرى بنسبة 31.7%، و41.7%، و6.5%، و3.1%، و2.9% لكلٍ منهم على الترتيب.

الأعلى فيما بين فترتي المقارنة) من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية أغسطس 2023 مقابل نحو 76.6% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

موجودات البنوك المحلية كما في نهاية أغسطس 2023. هذا، وشكلاً مجموع نسبة إجمالي المطالب على القطاع الخاص والموجودات الأجنبية نحو 79.6% (وهي النسبة

وفيما يلي جدول يوضح إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية:

جدول (1): إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية (مليون دينار)

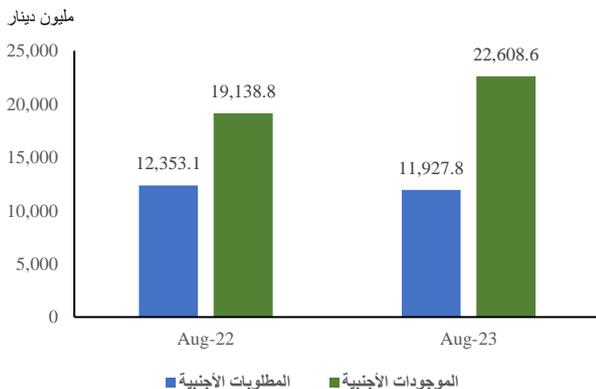
النسبة للإجمالي (%)	التغير		أغسطس 2023	أغسطس 2022	
	نسبة (%)	قيمة			
9.4	-6.5	-551.8	7,936.2	8,488.0	مطالب على البنك المركزي
0.5	-31.7	-194.4	419.5	613.8	مطالب على الحكومة
4.3	-3.1	-115.6	3,642.3	3,757.9	مطالب على المؤسسات العامة*
52.8	2.4	1,050.5	44,664.3	43,613.7	مطالب على القطاع الخاص، ومنها:
50.1	2.6	1,059.6	42,391.3	41,331.6	التسهيلات الائتمانية للمقيمين
26.7	18.1	3,469.8	22,608.6	19,138.8	الموجودات الأجنبية
1.2	4.9	48.6	1,030.5	981.9	قروض للبنوك
1.6	-41.7	-981.8	1,372.5	2,354.3	الودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك
3.4	-2.9	-85.7	2,875.0	2,960.7	الموجودات الأخرى
100.0	3.2	2,639.6	84,548.8	81,909.2	إجمالي موجودات البنوك المحلية

* المؤسسات العامة هي المؤسسات المملوكة بالكامل أو جزئياً للحكومة 50% فأكثر* وسواء أكانت مؤسسات مالية أو غير مالية.

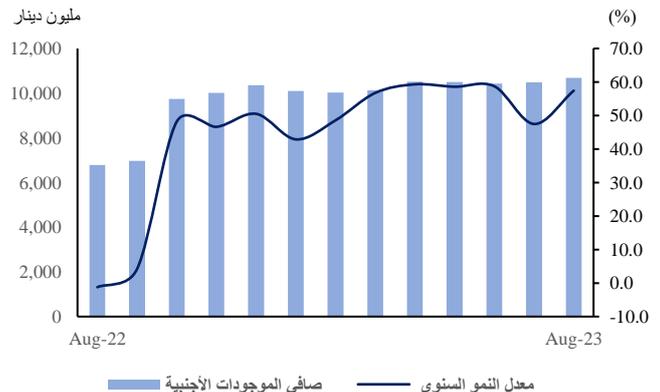
من العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع بصفة رئيسية لزيادة رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 3.47 مليارات دينار وبنسبة 18.1% من جهة، وتراجع رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 0.43 مليار دينار وبنسبة 3.4% من جهة أخرى.

ومن جانب آخر، تُشير البيانات إلى ارتفاع قيمة صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية في نهاية أغسطس 2023 بما يعادل 3.90 مليارات دينار وبنسبة 57.4% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 10.68 مليارات دينار مقابل ما يعادل نحو 6.79 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل

شكل (10): أرصدة الموجودات والمطلوبات الأجنبية



شكل (9): تطور صافي الموجودات الأجنبية في البنوك المحلية



كما ارتفع الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال (تشكل نسبة 60.4% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين) بقيمة 0.45 مليار دينار وبنسبة 1.6% ليبلغ نحو 28.42 مليار دينار في نهاية أغسطس 2023 مقابل نحو 27.98 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. هذا، وسجل الجزء النقدي الموجه لقطاع العقار (يمثل نسبة 33.4% من مكونات التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، ونحو 20.2% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين) ارتفاعاً بنحو 0.11 مليار دينار ونسبته 1.2% لتبلغ قيمته نحو 9.50 مليارات دينار في نهاية أغسطس 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 9.38 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ومن جانبٍ آخر، ارتفع الجزء النقدي الموجه لقطاع الإنشاء بنحو 0.27 مليار دينار وبنسبة 13.7% لتبلغ قيمته نحو 2.25 مليار دينار (تمثل نسبة 7.9% من مكونات التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، ونحو 4.8% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين) في نهاية أغسطس 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 1.98 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

كذلك شهدت التسهيلات الممنوحة لكلٍ من التجارة، وشراء أوراق مالية (أفراد، وشركات ومؤسسات)، ومؤسسات مالية غير البنوك، وقروض للبنوك، والخدمات العامة، والزراعة وصيد الأسماك ارتفاعاً بنسبة 5.5%، و4.4%، و19.0%، و4.9%، و46.0%، و56.3% لكلٍ منهم على الترتيب من جهة، وتراجع كل من التسهيلات الممنوحة لقطاع النفط الخام والغاز، والصناعة، وخدمات أخرى بنسبة 11.1%، و6.3%، و4.0% لكلٍ منهم على الترتيب من جهةٍ أخرى.

2. أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 0.99 مليار دينار وبنسبة 2.2% ليصل إجمالي قيمة الرصيد نحو 47.06 مليار دينار في نهاية أغسطس 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 46.07 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وعلى نحوٍ أكثر تفصيلاً، سجلت التسهيلات الائتمانية الشخصية (تشكل نسبة 39.6% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين) ارتفاعاً بقيمة بلغت نحو 0.55 مليار دينار وبنسبة 3.0% لتصل قيمتها نحو 18.64 مليار دينار في نهاية أغسطس 2023 مقابل نحو 18.09 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية الإسكانية بقيمة 0.52 مليار دينار وبنسبة 3.4% (تمثل التسهيلات الإسكانية نحو 85.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) لتبلغ قيمته نحو 15.96 مليار دينار في نهاية شهر أغسطس 2023. كما ارتفع الجزء النقدي المستخدم لكلٍ من التسهيلات الائتمانية الشخصية الاستهلاكية (تمثل نسبة 10.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنسبة 1.5% لتبلغ قيمته نحو 1.95 مليار دينار، وتسهيلات ائتمانية شخصية أخرى (تمثل نسبة 2.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنسبة 2.9% لتبلغ قيمتها نحو 0.43 مليار دينار. وفي مقابل ذلك، تراجع الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية المقدم للسكن الخاص والنموذجي (تمثل نسبة 1.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنحو 0.02 مليار دينار لتبلغ قيمته 0.30 مليار دينار.

جدول (2): أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين

(مليون دينار)

النسبة للإجمالي (%)	التغير		أغسطس 2023	أغسطس 2022	
	نسبة (%)	قيمة			
39.6	3.0	546.4	18,640.1	18,093.7	التسهيلات الائتمانية الشخصية
4.2	1.5	29.7	1,953.5	1,923.8	الاستهلاكية
33.9	3.4	523.6	15,960.1	15,436.5	الإسكانية
0.6	-6.0	-19.0	300.6	319.7	السكن الخاص والنموذجي
0.9	2.9	12.1	425.8	413.7	أخرى
60.4	1.6	446.2	28,424.0	27,977.8	التسهيلات الائتمانية لقطاع الأعمال
7.2	5.5	177.4	3,376.8	3,199.5	التجارة
5.0	-6.3	-158.8	2,351.4	2,510.2	الصناعة
0.1	56.3	11.5	32.0	20.5	الزراعة وصيد الأسماك
6.7	4.4	132.3	3,171.5	3,039.1	شراء أوراق مالية
20.2	1.2	108.9	9,492.2	9,383.3	العقار
4.8	13.7	270.1	2,245.5	1,975.4	الإنشاء
2.2	4.9	48.6	1,030.5	981.9	قروض للبنوك
2.5	19.0	188.9	1,183.1	994.2	مؤسسات مالية غير البنوك
4.2	-11.1	-247.7	1,982.7	2,230.4	النفط الخام والغاز
0.4	46.0	54.4	172.5	118.1	الخدمات العامة
7.2	-4.0	-139.4	3,385.7	3,525.0	الخدمات الأخرى
100.0	2.2	992.6	47,064.1	46,071.5	الإجمالي

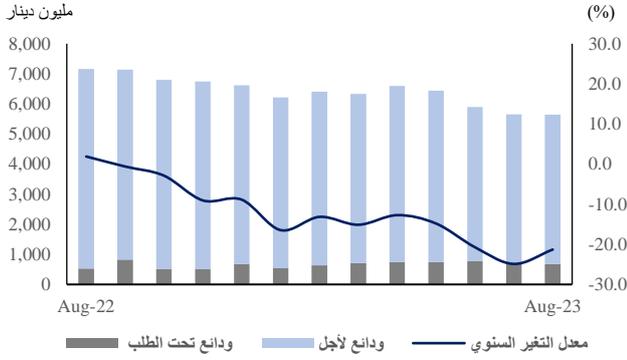
3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

وفي مقابل ذلك، تراجعت قيمة رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 1.53 مليار دينار وبنسبة 21.3% حيث بلغت قيمته نحو 5.64 مليارات دينار.

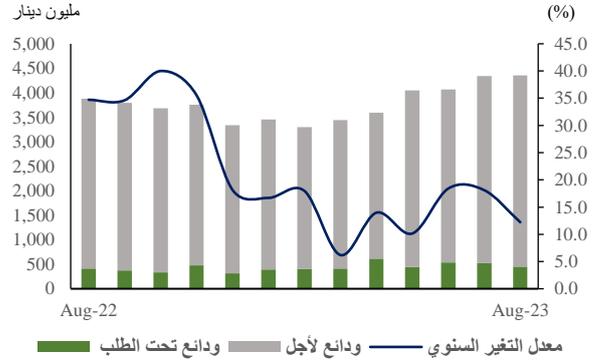
هذا، وتُعد ودائع القطاع الخاص "المقيم" مصدر التمويل الأساسي للبنوك المحلية (بما نسبته 44.4% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية أغسطس 2023). وعلى جانب آخر، بلغت نسبة كل من الودائع الحكومية وودائع المؤسسات العامة نحو 5.2% و6.7% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية أغسطس 2023.

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 0.36 مليار دينار وبنسبة 0.8% لتبلغ قيمته نحو 47.55 مليار دينار في نهاية أغسطس 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 47.19 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة رصيد ودائع القطاع الخاص بنحو 1.42 مليار دينار وبنسبة 3.9% لتبلغ قيمته نحو 37.56 مليار دينار، بالإضافة إلى الارتفاع في رصيد الودائع الحكومية بنحو 0.47 مليار دينار وبنسبة 12.2% لتبلغ قيمته نحو 4.35 مليارات دينار في نهاية أغسطس 2023.

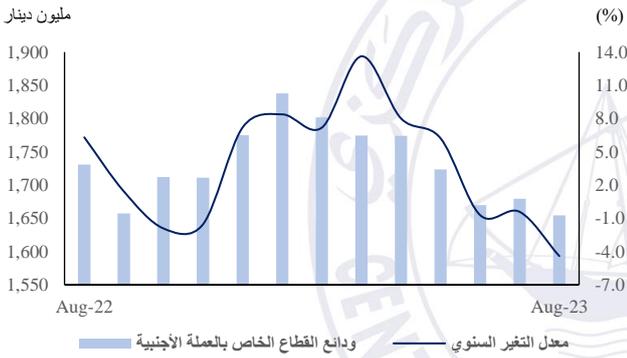
شكل (12): تطور أرصدة المؤسسات العامة



شكل (11): تطور أرصدة الودائع الحكومية



شكل (14): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية



شكل (13): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية

